

Distr.: General
30 September 2024
Arabic
Original: English



تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقَدِّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2717 (2023) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل ستة أشهر تقريراً عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وصِلاته بالحالة الأمنية العامة في المنطقة⁽¹⁾. ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عما استجد من تطورات تتعلق بالسلام والأمن منذ صدور التقرير السابق (S/2024/278)، ويغطي الفترة من 16 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر 2024.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة الأمنية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الحالة الأمنية العامة تدهوراً في أجزاء من منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل الإبلاغ عن وقوع حوادث أمنية عبر الحدود بين بعض البلدان في المنطقة. وفي 3 أيار/مايو، أسفرت انفجارات لصواريخ في مخيم النازحين في حي مونغونا في غوما بمقاطعة كيفو الشمالية عن مقتل 12 شخصاً على الأقل، من بينهم ستة أطفال، وإصابة عدة أشخاص آخرين. وفي بيان صحفي صدر في نفس اليوم، اتهمت وزارة خارجية الولايات المتحدة

(1) في هذا السياق، تدل كلمة "المنطقة" على البلدان الثلاثة عشر الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بصفتها جهات ضامنة للاتفاق الإطاري: الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة.



قوات الدفاع الرواندية وحركة 23 مارس بتنفيذ الهجوم. وأُنكرت المتحدثة باسم حكومة رواندا في 5 أيار/مايو ادعاءات تورط رواندا. وفي 6 أيار/مايو، أدانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الهجوم معتبرة إياه "عملاً إرهابياً"، وحثت المجتمع الدولي على فرض "جزاءات سياسية واقتصادية" لحمل رواندا على وقف "أنشطتها على الأراضي الكونغولية".

3 - وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمرت الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس على الرغم من الهدنة الإنسانية التي توسطت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إليها ودخلت حيز النفاذ في 5 تموز/يوليه. وعززت حركة 23 مارس سيطرتها ووسعت منطقة عملياتها في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ففي كيفو الشمالية، سيطرت الحركة على روبايا، وهي بلدة تعدين رئيسية، وعلى كانيوباغونغغا، وهي بلدة عبور استراتيجية. وفي 18 أيار/مايو، نشرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية طائرة مقاتلة لأول مرة منذ شباط/فبراير، مما دفع حركة 23 مارس إلى الانسحاب من أقصى مواقعها إلى الجنوب في إقليم ماسيسي حسبما أفادت به التقارير. وفي إقليم لوبيرو، احتلت الحركة، في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه، بلدات كاينا وكيرومبا وكاسيغي بعد قتال عنيف. وفي 3 آب/أغسطس، سيطرت الحركة على بلدة نياميلما. واستولت الحركة في 4 آب/أغسطس على بلدة إيشاشا في إقليم روتشورو بالقرب من الحدود مع أوغندا. وفي اليوم نفسه، بدأ نفاذ وقف لإطلاق النار كان قد تم الاتفاق عليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خلال اجتماع وزاري عُقد في لواندا في 30 تموز/يوليه. ومع ذلك، أفادت التقارير أن اشتباكات وقعت في 25 آب/أغسطس بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس في كيكوفو بمقاطعة كيفو الشمالية وأسفرت عن سقوط أحد عشر قتيلًا في صفوف القوات المسلحة و 14 قتيلًا في صفوف حركة 23 مارس، وسيطرت الحركة مجدداً على كيكوفو.

4 - وما فتئت القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل تهديداً كبيراً للمدنيين في مقاطعة إيتوري، حيث كثفت هجماتها في كيفو الشمالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء من حيث وتيرتها أو من حيث قوة فتكها. وفي الفترة ما بين 20 آذار/مارس و 25 آب/أغسطس، أفادت التقارير أن القوات الديمقراطية المتحالفة نفذت عدة هجمات، على الرغم من تجدد الضغط الناجم عن العمليات المشتركة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عملية شجاع التي استؤنفت في نهاية أيار/مايو. وبلغ مجموع عدد الضحايا الذين قُتلوا خلال الهجمات 662 شخصاً. وفي 18 آذار/مارس، أصدرت حكومة أوغندا بياناً صحفياً حذرت فيه من خطر عبور عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة للحدود انطلاقاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية بنية تنفيذ هجمات في أوغندا. وفي الفترة ما بين 4 و 7 حزيران/يونيه، أُفيد عن مقتل 80 مدنياً على إثر هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة.

5 - واستمر التعاون العسكري بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في إطار عملية شجاع بعد تغيير القيادة العسكرية في أوغندا على إثر تعيين العميد موهوزي كينيروغابا في منصب قائد قوات الدفاع في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في 21 آذار/مارس. وفي 6 أيار/مايو، التقى قائد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بالعميد كريستيان تشيويوي سونغيشا، رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في كاسيندي، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاستعراض التقدم المحرز في العمليات المشتركة. وخلال اللقاء، أشار العميد كينيروغابا إلى عملية شجاع

كمنهج للتعاون الأمني الأفريقي من أجل مواجهة التهديدات المشتركة. وسلط الضوء على التقدم الذي تم إحرازه في إضعاف القوات الديمقراطية المتحالفة.

6 - وظلت أيضا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت التقارير أن الجماعة المسلحة مسؤولة عن 194 من تجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك مقتل 20 شخصا. وعلاوة على ذلك، واصلت رواندا اتهام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على الرغم من الحظر الذي أعلنته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، القاضي بمنع القوات الكونغولية من التعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

7 - وفي تلك الأثناء، تواصلت الاشتباكات بين جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي وقوة الدفاع الوطني البوروندية في مقاطعة كيفو الجنوبية. وفي بوروندي، نفذت عدة هجمات بالقنابل اليدوية في 24 نيسان/أبريل و 5 و 10 أيار/مايو. وفي 11 أيار/مايو، اتهم المتحدث باسم وزير الداخلية والتنمية المجتمعية والأمن العام في بوروندي رواندا بتجنيد وتدريب وتجهيز ونشر مرتكبي الهجوم المنفذ في 10 أيار/مايو بواسطة جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي. وأنكرت حكومة رواندا هذه الاتهامات في بيان أصدرته في 12 أيار/مايو. وأنكرت أيضا جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي مسؤوليتها عن الهجوم.

8 - وعلى صعيد الجهود الأمنية الإقليمية، واصلت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية نشر قواتها وعتادها، بما في ذلك سلاح المدفعية، في كيفو الشمالية. وقد اشتبكت في هجوم مشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع حركة 23 مارس بالقرب من بلدة ساكي في 30 أيار/مايو. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وأب/أغسطس، قُتل ستة جنود من بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بنيران الهاون، منهم ثلاثة جنود من جمهورية تنزانيا المتحدة وثلاثة جنود من جنوب أفريقيا. وأفادت التقارير أن الجنود البورونديين واصلوا أيضا، في إطار اتفاق ثنائي مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعم التحالف الذي تقوده القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد حركة 23 مارس.

باء - التطورات السياسية

9 - ظلت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا متوترة على الرغم من الاتصالات الرفيعة المستوى الجارية في إطار عملية لواندا. ودعت السلطات الكونغولية مرارا وتكرارا إلى فرض جزاءات على رواندا لانتهاكها سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. وأصرّت السلطات الرواندية بدورها على أن حركة 23 مارس هي مسألة كونغولية داخلية، مبرزة التهديد الذي يشكله على رواندا دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

10 - وظلت العلاقات بين بوروندي ورواندا متوترة خلال الفترة قيد الاستعراض. وخلال معتكف وزاري نظمه جماعة شرق أفريقيا في الفترة من 6 إلى 8 تموز/يوليه في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة، اتفق وزير الخارجية والتعاون الإنمائي في بوروندي ووزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا على الاجتماع بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة القضايا العالقة التي تؤثر على العلاقات الثنائية.

- 11 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نصبت حكومة جديدة بعد أداء اليمين في 12 حزيران/يونيه، على إثر تعيين جوديث سومينوا تولوكا كأول امرأة تتولى منصب رئاسة الوزراء في البلد في 1 نيسان/أبريل.
- 12 - وفي رواندا، أُجريت انتخابات عامة في 15 تموز/يوليه 2024. ووفقاً للنتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية، أعيد انتخاب بول كاغامي رئيساً لرواندا بنسبة 99,15 في المائة من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة الإجمالية 98 في المائة. وحصلت الجبهة الوطنية الرواندية وحلفاؤها على 62,67 في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية.
- 13 - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أعلن مكتب الرئيسة سامية سولو هو حسن في 21 تموز/يوليه عن إجراء تعديل حكومي. وشمل التعديل تعيين محمود ثابت كومبو وزيراً جديداً للخارجية والتعاون في شرق أفريقيا خلفاً لجانواري يوسف ماكامبا.

عمليات السلام الإقليمية

- 14 - تواصل بذل الجهود للتصدي للنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتداعياته الإقليمية من خلال عملية بوروندي التي تكثفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد عقد اجتماع وزاري بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في لواندا في 21 آذار/مارس. وتولى تيسير الاجتماع وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، تيتي أنطونيو. وأفيد بأن وزير جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا المعنيين اتفقا على أن يقترحا على رئيسي دولتيهما وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك وقف لإطلاق النار يخضع للإشراف وفض الاشتباك بين القوات، ووضع جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقيام رواندا لاحقاً باستعراض التدابير القائمة لكفالة حمايتها وأمنها، واعتماد تدابير لبناء الثقة، في جملة خطوات أخرى.
- 15 - وفي أعقاب مشاورات أجراها على حدة السيد أنطونيو، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، في 4 و 20 تموز/يوليه مع نظيره الكونغولي والرواندي، عقد اجتماع وزاري ثان في لواندا في 30 تموز/يوليه. ووفقاً لرئاسة أنغولا، اتفقت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على ما يلي: (أ) وقف لإطلاق النار يبدأ اعتباراً من 4 آب/أغسطس، ويخضع لمراقبة آلية التحقق المخصصة التي ينبغي أن يعززها خبراء استخبارات البلدان الثلاثة، إلى جانب كيانات أخرى؛ (ب) تفعيل خطة تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ (ج) وضع خطة لانسحاب القوات من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 7 آب/أغسطس، اجتمع خبراء استخبارات من البلدان الثلاثة في لواندا لتقييم اقتراح قدمه الوسيط بشأن خطة منسقة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ووضع خطة لفض الاشتباك بين القوات على الأرض.
- 16 - وعُقد في الفترة من 20 إلى 22 آب/أغسطس في لواندا اجتماع وزاري ثالث بشأن حالة السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعراض مقترح اتفاق سلام قدمه رئيس أنغولا، جوار لورينسو. وجاء هذا الاجتماع في أعقاب محادثات أجراها على حدة الرئيس لورينسو مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس أنطوان تشيسيكيدى، ورئيس رواندا، السيد كاغامي، في 31 تموز/يوليه و 1 آب/أغسطس على التوالي، وزيارات لاحقة قام بها رئيس أنغولا إلى رواندا في 11 آب/أغسطس وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في 13 آب/أغسطس. وفي 30 آب/أغسطس، عين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية سومبو سيتا مامبو ممثلاً سامياً لعملية لواندا والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، خلفاً لسيرج تشيبانغو، الممثل السامي للرئيس لعمليتي لواندا ونبروبي.

17 - واجتمع وزيراً خارجياً جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مرة أخرى في لواندا في 14 أيلول/سبتمبر، على إثر اجتماع للخبراء عقد في 29 و 30 آب/أغسطس في روباو برواندا. واستعرض الوزيران التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء في روباو وناقشا الخطة المقترحة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفض الاشتباك بين القوات على الأرض. واختتم الاجتماع بتوقيع الوزيرين على محضر الاجتماعين الوزاريين الثالث والرابع.

18 - وفيما يتعلق بعملية نيروبي، قام رئيس جنوب السودان، سيلفا كير، بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا، بعد زيارة بورندي ورواندا في شباط/فبراير، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في 24 و 25 آذار/مارس، وأنغولا في 26 و 27 آذار/مارس، حيث ناقش مسألة السلام والأمن في شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي كلا البلدين، أكد السيد كير على ضرورة التعجيل بإحراز التقدم في عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وفي عملية لواندا.

19 - وفي 7 حزيران/يونيه، اجتمع رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا افتراضياً في إطار مؤتمر قمتهم الاستثنائي الثالث والعشرين برئاسة السيد كير. وتلقى مؤتمر القمة تقريراً من السيد كير عن المشاورات التي أجراها في شباط/فبراير وأذار/مارس 2024 مع رؤساء رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، وأوعز إلى وزراء خارجية جماعة شرق أفريقيا أن يتناولوا بشأن القضايا المثارة في التقرير بحلول 15 تموز/يوليه. وخلال مؤتمر القمة، عينت الكينية فيرونيا موني ندوفا أمينة عامة جديدة لجماعة شرق أفريقيا.

20 - وعقد إثر ذلك المعتكف الوزاري لجماعة شرق أفريقيا في زنجبار في الفترة من 6 إلى 8 تموز/يوليه. وأوصى البلاغ الختامي وزراء الخارجية بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا لإحياء عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا بالتنسيق الوثيق مع عملية لواندا.

21 - وفي أثناء ذلك، واصل مُيسّر عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، رئيس كينيا السابق أوهورو كينياتا، بذل المساعي في المنطقة بهدف إحياء العملية.

جيم - الحالة الإنسانية

22 - بلغت الحالة الإنسانية مستويات تآزم غير مسبوقة في عدة أنحاء من المنطقة، مع تسجيل موجات نزوح قسري إضافية واسعة النطاق مرتبطة باشتداد أعمال العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجلت المنطقة حتى تمّ شهر حزيران/يونيه 2024 أكثر من 6,5 ملايين لاجئ وطالب لجوء بسبب النزاع المسلح وعدم الاستقرار، وأبلغ عن وجود أكثر من 20,5 مليون من النازحين داخلياً في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان.

23 - وأدى تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تجدد موجات تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة وإلى حالات نزوح داخلي. وأجبر على النزوح مليون مدني إضافي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع وجود ما يقرب من 6,4 ملايين نازح داخلي، ظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية تصنف باعتبارها البلد الذي يضم ثاني أكبر عدد من النازحين داخلياً في أفريقيا، بعد السودان الذي بلغ فيه عدد النازحين داخلياً حتى حزيران/يونيه 2024 أكثر من 11 مليون نازح. وبلغت حوادث العنف

الجنساني والجنسي مستويات تثير الجرح، حيث تم تسجيل حوالي 113 000 حالة—، سجل منها في إطار رصد الحماية لمفوضية شؤون اللاجئين زهاء 3871 حالة حتى حزيران/يونيه 2024. وتزايد عدد الحالات الموثقة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في النصف الأول من عام 2024 بأكثر من الضعف، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

24 - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل مسألة بالغة الأهمية، حيث يلجأ الفتيان والفتيات إلى ممارسة الجنس من أجل البقاء، خاصة بالقرب من مخيمات النازحين داخلياً وحولها. وأدى إضفاء الطابع العسكري على مخيمات النازحين داخلياً إلى زيادة مخاطر تعرض المدنيين للعنف الجنسي، مع تفاقم هذا الوضع بسبب ضعف قدرة الحكومة على ضمان حماية المدنيين وتقديم الخدمات الأساسية. وتواصل تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة بلا هوادة.

25 - وواصلت أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا استضافة حوالي 323,800 لاجئ بوروندي.

26 - وأدى النزاع الدائر في السودان إلى لجوء أكثر من مليوني شخص إلى البلدان المجاورة. ويحتاج حوالي 26 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في البلد. وأدت الأزمة الإنسانية أيضاً إلى تفاقم انتشار الأمراض المعدية. حيث أبلغت منظمة الصحة العالمية حتى آب/أغسطس 2024 بوقوع حوالي 11000 إصابة بداء الكوليرا، مما أدى إلى وفاة أكثر من 300 شخص، مع تسجيل منحى تصاعدي أيضاً في حالات الإصابة بحمى الضنك وبالتهاب السحايا.

27 - وظل انعدام الأمن الغذائي يشكل تحدياً كبيراً في المنطقة. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عانى أكثر من 26 مليون شخص في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة من انعدام الأمن الغذائي حتى 31 تموز/يوليه. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، يعاني حوالي 23 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وفي السودان، يعاني أكثر من 25 مليون شخص من الجوع الذي بلغ مستويات الأزمة. حيث تم للمرة الأولى تأكيد وجود ظروف كارثية لانعدام الأمن الغذائي في السودان تبلغ المرحلة 5 على النحو المعرف في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وذلك منذ بدء العمل بهذا التصنيف في عام 2004؛ وفضلاً عن ذلك، تأكد في آب/أغسطس وجود ظروف المجاعة في مخيم زمزم في شمال دارفور، واحتمال وجود هذه الظروف في مخيمي أبو شوك والسلام للنازحين داخلياً (بالقرب من الفاشر).

28 - وتعرضت عدة بلدان أيضاً بشكل حاد لتداعيات تغير المناخ. حيث أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات المرتبطة بظاهرة النينو إلى خسائر في الأرواح وتسببت في نزوح الناس وفي الدمار في أنحاء من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا.

29 - وزادت أيضاً حالات الإصابة بالأمراض المعدية، بما في ذلك الكوليرا والحصبة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن ارتفاع مفاجئ في حالات الإصابة بمرض جذري القردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدة بلدان مجاورة، بما فيها أوغندا وبوروندي ورواندا وكينيا، مما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إعلان طارئة صحية عامة تسبب قلقاً دولياً في 14 آب/أغسطس، وكانت تلك المرة الثانية التي تقرر فيها إعلان طارئة بشأن مرض جذري القردة خلال عامين. وقد تم تسجيل أكثر من 25 000 حالة إصابة بجذري القردة مشتبه فيها ومؤكدة في 14 بلداً في المنطقة الأفريقية لمنظمة الصحة العالمية حتى 13 أيلول/سبتمبر،

مما يشكل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2023. وسجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية 90 في المائة من الحالات المبلغ عنها. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ظلت مستويات تمويل المساعدة الإنسانية غير كافية. حيث لم تمول خطتا الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، اللتان حدد لهما على التوالي ما يقرب من 2,58 بليون دولار و 2,7 بليون دولار، إلا بنسبتي 37 و 49 في المائة على التوالي.

دال - حقوق الإنسان وسيادة القانون

30 - تواصل ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في عدة بلدان في المنطقة.

31 - وقد وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1 850 من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الفترة ما بين آذار/مارس و 31 تموز/يوليه، تشمل عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع واختطاف المدنيين والتجنيد القسري للأطفال. وارتكبت 83 في المائة من هذه الانتهاكات والتجاوزات في المقاطعات المتضررة بالنزاع. وظلت الجماعات المسلحة الجهات الرئيسية المسؤولة عن ارتكاب هذه الانتهاكات والتجاوزات، حيث يُزعم أنها مسؤولة عن ارتكاب 65 في المائة من العدد الإجمالي للتجاوزات، بينما يزعم أن عناصر حكومية هي مسؤولة عن ارتكاب 35 في المائة من الانتهاكات. وأفادت تقارير أن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة كانت لهم يد في 184 من الحوادث المزعومة المتعلقة بحقوق الإنسان خلال الفترة ما بين آذار/مارس و 31 تموز/يوليه. وأفيد بأن حركة 23 مارس مسؤولة عن 200 من تجاوزات حقوق الإنسان المزعومة، بينما يزعم أن مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكبوا 52 من التجاوزات.

32 - وفي 5 نيسان/أبريل، أعلنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن اعتقال إريك نكوبا شيباندو، المعروف باسم مالمبي، وهو حسبما أفيد به مستشار سابق للشؤون الاستراتيجية لدى قائد تحالف نهر الكونغو الذي هو حركة سياسية عسكرية منتسبة إلى حركة 23 مارس. وكان هذا التحالف قد اتهم جمهورية تنزانيا المتحدة باختطاف نكوبا في مطار دار السلام في 3 كانون الثاني/يناير ونقله إلى كينشاسا. ووجه منسق التحالف، كورنيل نانغا، رسالة بشأن هذه المسألة في 18 آذار/مارس إلى السيدة سولو هو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة.

33 - وفي بوروندي، ظلت حالة حقوق الإنسان تعثرها التحديات، مع استمرار ورود تقارير تقييد وقوع عمليات قتل مستهدف واختطافات واعتقالات تعسفية. وظلت حرية التعبير والإعلام محدودة. وفي تطور مشجع، استقادت فلوريان إيرانغابيه، المعلقة ومقدمة البرامج في إذاعة راديو إيجيكانيرو التي تتخذ من رواندا مقراً لها، من عفو رئاسي في 14 آب/أغسطس، بعد أن قضت عامين من عقوبة السجن لمدة 10 سنوات الصادرة بحقها بتهمة تقويض سلامة الأراضي الوطنية لبوروندي.

34 - وفي 16 تموز/يوليه، أعلنت أوغندا أنها دفعت لجمهورية الكونغو الديمقراطية 195 مليون دولار من إجمالي التعويضات البالغة 325 مليون دولار التي قررت محكمة العدل الدولية في 9 شباط/فبراير 2022 منحها في القضية المتعلقة بالأنشطة المسلحة في إقليم الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا)، تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص والممتلكات والموارد الطبيعية. وكانت محكمة العدل الدولية قد قضت، في حكمها السابق الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 2005، بأن التقارير المتطابقة

الواردة من مصادر موثوقة تكفي لإقناعها بأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات خطيرة للقانون الدولي الإنساني قد ارتكبت على يد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. 35 - وفي 20 آب/أغسطس، كرر نائب وزير العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صامويل مبيمبا كابويا، خلال زيارة قام بها إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة، تأكيد أهمية نظر المحكمة في أقرب وقت ممكن في العريضة التي قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في 21 آب/أغسطس 2023 ضد رواندا بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة الرواندية وحركة 23 مارس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت المحكمة قد رفضت في قرارها الصادر في 7 آذار/مارس 2024 طلبًا بالنظر المعجل في العريضة.

ثالثاً - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

36 - واصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وانخرطت السلطات الوطنية، وفاء بالالتزامات المتعلقة بتعزيز المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية، في الحوار وفي مبادرات مصالحة مع ممثلي المجتمعات المحلية من غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية لإيجاد حلول للنزاع الطائفي الذي يؤثر على منطقة غران باندونو. وفي هذا السياق، سلمت مجموعة مكونة من 12 ممثلاً من طائفة تيكي رسالة إلى مكتب الرئيس في 1 نيسان/أبريل بشأن إعادة إرساء السلام في المناطق المتضررة.

37 - وفي 25 و 26 نيسان/أبريل، تواصلت السلطات الوطنية مع ممثلي الجماعات المسلحة وقادة المجتمعات المحلية في بونيا بمقاطعة إيتوري، وأسفر ذلك عن التوقيع على خطة للعمل تهدف إلى وقف الأعمال العدائية المرتكبة على يد جماعات مسلحة مختلفة، بما فيها التعاونية من أجل تنمية الكونغو. وينص الاتفاق على تدابير لتيسير حركة المدنيين، وعودة النازحين داخليا، وإدماج أفراد الجماعة المسلحة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

باء - التزامات المنطقة وتعهدات المؤسسات الضامنة

38 - واصلت الدول الأعضاء بذل الجهود لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في ظل الوضع المتزدي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار التوترات بين بعض بلدان المنطقة. وعقدت عدة اجتماعات للجان الدائمة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. حيث عقدت أوغندا وكينيا اجتماعاً للجنة الوزارية المشتركة في أيار/مايو، ركز على تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الشؤون الخارجية والتعاون الأمني والاقتصادي. واتفق البلدان على إنشاء آلية مشتركة للرصد والتقييم لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات الثنائية. وعقدت بوروندي وزامبيا اجتماعاً للجنة الدائمة المشتركة المعنية بالتعاون في حزيران/يونيه ركز على النهوض بالعلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية وعلى التعاون الاقتصادي والاجتماعي الثقافي. وفي آب/أغسطس، عقدت أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أول دورة للجنة الدائمة المشتركة المعنية بالدفاع والأمن من أجل تعزيز التعاون الأمني الثنائي على امتداد حدودهما المشتركة.

39 - وعقدت رواندا وأوغندا اجتماعات في نيسان/أبريل وأيار/مايو وآب/أغسطس استهدفت تعزيز التعاون الأمني الثنائي وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع بين البلدين. وفي أيار/مايو، استعرض ممثلو قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التقدم المحرز في سياق عملية شجاع.

40 - وواصل رؤساء الدول بذل الجهود لنزع فتيل التوتر وتوطيد السلام في المنطقة. ففي 9 أيار/مايو، استقبل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد تشيسيكيدى، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في كينيا، موساليا مودافادي، الذي سلم له رسالة من رئيس كينيا، ويليام ساموي روتو، كرر فيها التزام كينيا بتعزيز العلاقات الثنائية في مجالي التجارة والأعمال التجارية وأعاد التأكيد على احترامها للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها. واتفق البلدان على استعادة وجودهما الدبلوماسي لأعلى مستوياته في عاصمتيهما، وعلى المضي قدماً في الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع اللجنة المشتركة المعنية بالتعاون. وفي 10 أيار/مايو، قام رئيس جمهورية الكونغو، السيد تشيسيكيدى، بزيارة إلى جمهورية الكونغو حيث تباحث مع دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، حول سبل حل الأزمة في المنطقة. وفي 28 آب/أغسطس، استقبل رئيس أوغندا، يويوري موسيفيني، وفداً من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة وزيرة الخارجية، تيريز كاييكومبا فاغنز، التي نقلت رسالة من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد تشيسيكيدى.

41 - وفي 12 آب/أغسطس، اتفق الوزيران المسؤولان عن التجارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا على إنشاء لجنة مشتركة للتحقق من منشأ السلع قبل نقلها عبر الحدود. وكان قد سبق هذا الاتفاق إعلان حكومة زامبيا في 10 آب/أغسطس عن إغلاق حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب صدور مرسوم وزاري عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في 26 حزيران/يونيه بتعليق استيراد مشروبات محددة لمدة 12 شهراً لحماية الاقتصاد الوطني والتصدي للتنامي التضخم.

42 - وفي 15 تموز/يوليه، ناقش مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، برئاسة أنغولا، دور الوساطة والمصالحة في حل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم خلالها وكيل الأمين العام لعمليات السلام بالأمم المتحدة إحاطة. وناقش أعضاء المجلس أيضاً دور بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواءمتها المحتملة مع عمليتي نيروبي ولواندا.

43 - وفي 23 آذار/مارس، كررت ترويكاً هيئة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى جانب ترويكاً الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزمبيق، خلال مؤتمر قمة استثنائي، دعمها لعمليتي لواندا ونيروبي. وأعربت كذلك عن امتنانها لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التضامن والدعم المعرب عنهما لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يعتبر دورها تكميلياً للعمليات الدبلوماسية والسياسية الجارية.

44 - وفي الاجتماع السادس والعشرين للجنة الوزارية للهيئة المعنية بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني، الذي عُقد في 11 و 12 تموز/يوليه في زامبيا، أثنى أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على أنغولا لدورها في دعم كل من بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعمال التيسير الجارية لعمليتي لواندا. ورحبت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً بجهود الأمم المتحدة المبذولة

من أجل استكشاف خيارات توفير الدعم لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي مؤتمر القمة العادي الرابع والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في 17 آب/أغسطس في زمبابوي، أثنى الجماعة الإنمائية على رئيس أنغولا لما بذله من مساعي الوساطة للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأهابت بالبلدين أن يكفيا عن جميع الأعمال العدائية. وأقرت الجماعة الإنمائية أيضاً إنشاء مكتب للممثل الخاص للجماعة الإنمائية ورئيس بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

45 - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة، أبرمت عدة بلدان اتفاقات ثنائية تتعلق بالبنية التحتية الحيوية. ففي آذار/مارس، اتفقت رواندا وكينيا على تعزيز التجارة الثنائية والبنية التحتية للنقل، مع التركيز على الممر الشمالي الذي يربط بين أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا. وفي 16 أيار/مايو، وقعت أوغندا وكينيا اتفاق بشأن استيراد المنتجات البترولية وعبورها. واتفقت بوروندي وزامبيا خلال اجتماع لجننتهما الدائمة المشتركة في حزيران/يونيه على تعزيز البنية التحتية الاستراتيجية ذات المنفعة المتبادلة، لا سيما من خلال تطوير ممر بحيرة تتجانيكا للنقل. وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، اجتمع عدة دول أعضاء في مشاريع التكامل في الممر الشمالي لتقييم الإنجازات التي تحققت والمشاريع المشتركة في مجال الدفاع.

46 - وفي نيسان/أبريل، توجهت المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب، إلى بوروندي ورواندا لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين الحكوميين بشأن دور المرأة القيادي ومساهمات المرأة في السلام والتنمية. والتقت أيضاً برئيس أنغولا، السيد لورينسو، في أديس أبابا. وأكدت المبعوثة الخاصة في محادثاتها على التزام الاتحاد الأفريقي بدعم وإسماع أصوات القيادات النسائية في إطار النهوض بعمليات السلام والتنمية المستدامة.

47 - وواصلت الجهات الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل الجهود على المستوى الإقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن. فقد قام وفد من النساء الكونغوليات، تقوده جوليان لوسينج، بصفتها عضواً في منظمة النساء الكونغوليات تآزر النساء من أجل السلام والأمن، ويضم مجموعة من النساء الوسيطات والناشطات في مجال حقوق الإنسان، بزيارة لواندا في الفترة من 16 إلى 20 تموز/يوليه 2024، وذلك في إطار جهودهن الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية من أجل سلام دائم على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وقد التقين الرئيس أنغولا، السيد لورينسو، وسلمن له رسالة تسلط الضوء على التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة. ودعين رئيس أنغولا إلى مواصلة الجهود المبذولة لإجراء الحوار في إطار عملية لواندا مع إشراك النساء، لضمان تجسيد شواغلهن في عملية السلام.

48 - وفي 5 تموز/يوليه، أعلن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والوكالة الألمانية للتعاون الدولي رسمياً في لوساكا عن انطلاق مشروع مشترك يركز على دمج المنظورات المحلية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وكانت قد أجريت بالفعل، في إطار المشروع، مشاورات لدراسة التحديات التي تواجه المنظمات الشعبية في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا فيما يتعلق بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبناء قدرات النساء الوسيطات. وسيسترد هذه المشاورات في إجراء دراسة بشأن سبل تعزيز التكامل بين المنظمات الشعبية، وبالتالي زيادة تأثيرها على عمليات صنع السياسات والقرارات على مختلف المستويات.

جيم - الالتزامات الدولية

49 - ظل الشركاء الدوليون منخرطين في الجهود الرامية إلى دعم تهدئة التوترات والنزاع في المنطقة. ففي تموز/يوليه، توسطت الولايات المتحدة في التوصل إلى هدنة إنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، مع رؤساء أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا كل على حدة، مؤكداً من جديد دعمه الكامل لعمليات الوساطة الإقليمية الجارية بهدف إيجاد حل تفاوضي للنزاع.

50 - واجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى افتراضياً في 28 أيار/مايو لمناقشة التطورات والاتصالات الدبلوماسية المشتركة الجارية دعماً للسلام والأمن في المنطقة. وقدم المعهد الأوروبي للسلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركين إحاطة بشأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واتفق فريق الاتصال الدولي في اجتماع افتراضي عقد في 30 تموز/يوليه على دعم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل عقد مؤتمر قمة بشأن النمو الإقليمي والحوار الاقتصادي، وإجراء مسح لأدوار المنظمات الإقليمية وقدراتها ومبادراتها، ولا سيما منها منظمات الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والوقوف على الإنجازات الإيجابية الناتجة عن التعاون الإقليمي والمنفعة المتبادلة والاستفادة منها، بما في ذلك الدروس المستفادة من التعاون عبر الحدود في مجالي المعادن وتقاسم الطاقة.

دال - تنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

51 - تواصلت الجهود المبدولة من أجل تنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ففي 15 نيسان/أبريل، عقد المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعاً مع ممثلي المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري لمناقشة سبل مواصلة تعزيز دورها في تنشيطه، والمساهمة في حل الأزمة المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفقوا، في جملة أمور، على الاجتماع مرتين في السنة في مقر إحدى المؤسسات الضامنة، وعلى إنشاء فريق عامل تقني لتبادل المعلومات وإجراء التحليلات والمشاورات بانتظام بشأن المبادرات المشتركة مع فريق الاتصال الدولي.

52 - وفي 20 و 21 حزيران/يونيه، اشترك المبعوث الخاص والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى في رئاسة الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الدعم التقني في نيروبي. واعتمد أعضاء اللجنة مشروع خطة عمل لتنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لينظر فيه رؤساء دول المنطقة في مؤتمر القمة الثاني عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية. وتتواصل المشاورات لعقد اجتماع لوزراء الخارجية لاستعراض وإقرار مشروع خطة العمل قبل مؤتمر القمة الثاني عشر الرفيع المستوى الذي سيعقد في كمبالا. وعلاوة على ذلك، تم إيفاد بعثة فنية إلى كمبالا لبدء الأعمال التحضيرية مع السلطات الأوغندية لعقد مؤتمر القمة.

هاء - المساعي الحميدة والاتصالات السياسية للمبعوث الخاص

53 - بالنظر إلى الوضع المتردي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار التوترات في المنطقة، واصل المبعوث الخاص بذل مساعيه الحميدة وتشجيع القادة على إيجاد حلول سياسية مع عرض الدعم من قبل الأمم المتحدة. ودعا المبعوث الخاص في اجتماعاته مع كبار المسؤولين الحكوميين في أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا

والكونغو وكينيا إلى بذل جهود متجددة ومنسقة لإحياء مبادرات السلام الإقليمية والمحافظه على التقدم المحرز فيها، ولا سيما عمليتي نيروبي ولواندا. ودعا أيضا أطراف الأزمة إلى إبداء أقصى درجات ضبط النفس، وحل الخلافات من خلال الحوار، مؤكداً على ضرورة التقيد بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك بالامتناع عن دعم الجماعات المسلحة، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ولعدم الاستقرار في المنطقة.

54 - وبهدف تعزيز التعاون في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، واصل المبعوث الخاص أيضا التواصل مع منسق الآلية الوطنية للرقابة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

55 - وتواصل المبعوث الخاص أيضا مع السيد كينياتا، الرئيس السابق لكينيا، بصفته ميسر عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، ومع سلطات جنوب السودان بصفتها تتولى رئاسة جماعة شرق أفريقيا، والسلطات الأنغولية بشأن عملية لواندا، ومسؤولي الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتعزيز التعاون، مؤكداً على تكامل مبادرات السلام الجارية، ومعرباً عن التزام الأمم المتحدة المستمر بالمساهمة في تنسيق هذه الجهود. وناقش كذلك خيارات لدعم وساطة محددة الأهداف، ونتج عن ذلك إيفاد خبيرين إلى أمانة جماعة شرق أفريقيا لتعزيز الدعم المقدم لعملية نيروبي، وإيفاد بعثة على المستوى الفني إلى لواندا لإجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد.

56 - ومن أجل الحفاظ على الدعم المقدم لمبادرات السلام ذات القيادة الإقليمية، تواصل المبعوث الخاص مع الشركاء الدوليين خلال بعثاته إلى باريس وبروكسل ولندن ونيويورك، داعياً إلى زيادة الدعم المتسق لجهود السلام المبذولة على الصعيد الإقليمي وتهذئة التوترات والنزاعات في المنطقة. ودعا أيضا إلى دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة عملها. وعلاوة على ذلك، أجرى المبعوث الخاص ومكتبه مشاورات منفصلة مع السلطات البلجيكية ومسؤولي الاتحاد الأوروبي بشأن الجهود المشتركة المحتمل بذلها في إطار استراتيجيتيهما المتعلقين بمنطقة البحيرات الكبرى.

57 - والتقى المبعوث الخاص أيضا في 13 أيار/مايو بدبلوماسيين رفيعي المستوى من أستراليا وإندونيسيا وتركيا وكوريا والمكسيك (يشار إليها بمجموعة ميكتا) في نيروبي. وتبادلوا وجهات النظر حول الوضع في المنطقة واتفقوا على تعزيز التعاون لدعم جهود السلام الجارية في المنطقة.

رابعا - تنفيذ خطة عمل استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى

58 - واصل مكتب المبعوث الخاص قيادة الجهود الرامية إلى النهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

59 - وفي 16 و 17 أيار/مايو، نظم مكتب المبعوث الخاص، بالشراكة مع مكتب المنسق المقيم في جمهورية تنزانيا المتحدة، المعتكف السنوي الثالث لآلية دعم تنفيذ الاستراتيجية في دار السلام. واستعرض المشاركون خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2024-2026، واقترحوا خيارات لآلية تمويل جماعي لدعم جهود تعبئة الموارد وحددوا سبل تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية لتعرض على نظر فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات.

60 - وتواصل أيضا بذل الجهود للترويج للاستراتيجية ومبادراتها الرئيسية ولزيادة إبرازها. ففي 25 آذار/مارس، قدم مكتب المبعوث الخاص إحاطة إلى أعضاء لجنة بناء السلام على مستوى الخبراء بشأن المبادرة المتعلقة بالتعاون القضائي الإقليمي في سياق الاستراتيجية. وانضم إلى المكتب ممثلون عن أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام. وسلطت الإحاطات الضوء على أهمية التعاون القضائي عبر الحدود لمكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة.

ألف - الحد من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية

61 - على سبيل متابعة الاجتماع السادس لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا الذي عُقد في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، قام المبعوث الخاص بتيسير انطلاق أعمال فريق عامل فرعي إقليمي معني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في 9 آب/أغسطس في دار السلام. ويهدف الفريق العامل الفرعي، الذي أنشئ في إطار فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية المتخذة ضد الجماعات المسلحة غير القانونية، إلى توفير منبر مشترك للجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بشأن إعادة عناصر الجماعات المسلحة الأجنبية من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوطانهم. وتتص الاختصاصات، التي اعتمدت بالإجماع خلال إطلاق الفريق العامل الفرعي الإقليمي، على تبادل الخبرات بين اللجان الوطنية ووضع وتنفيذ إجراءات متوائمة لتيسير الإعادة إلى الوطن وضمان الاتساق والفعالية في جميع أنحاء المنطقة. وهي تهدف أيضا إلى إتاحة تحسين الاستقبال وإعادة الإدماج في بلدان العودة، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية لتعزيز تبادل المعلومات والرصد، ودعم المشاريع المشتركة لمنع التجنيد.

62 - وفي الفترة من 2 إلى 12 أيلول/سبتمبر، قدم مكتب المبعوث الخاص الدعم لإيفاد بعثة من قبل الخلية التنفيذية إلى بوروندي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقق من هوية أفراد الجماعات المسلحة البوروندية الذين أعربوا عن استعدادهم لنزع سلاحهم والعودة إلى بوروندي.

باء - تعزيز الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية والتجارة والاستثمار

63 - في 22 و 23 أيار/مايو، شارك المبعوث الخاص في المنتدى السنوي المعني بكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن الذي عقده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس. ودعا إلى توكي المسؤولية في إنتاج المعادن والإمداد بها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، مسلطا الضوء في الوقت نفسه على دور الجهات الفاعلة المتلقية في التصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع، بما في ذلك جهات فاعلة مثل بلدان مقصد المعادن والشركات المتعددة الجنسيات. وعلى هامش المنتدى، شارك المبعوث الخاص في نشاط جانبي نظمه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغرفة التجارة الصينية لمستوردي ومصدري الفلزات والمعادن والمواد الكيميائية. وقد نُظم هذا النشاط على سبيل متابعة بعثة الدعوة المشتركة التي قام بها مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جواو صموئيل كاهولو، إلى الصين في أيلول/سبتمبر 2023. واتفقت غرفة التجارة وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على إعداد مذكرة تفاهم بشأن الشراكة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية.

64 - وفي الفترة من 26 إلى 28 حزيران/يونيه، نظمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بالشراكة مع المبعوث الخاص وحكومتى مملكة هولندا وسويسرا، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في ويلتون بارك في موضوع "الازدهار المشترك في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا". وقد التأم في إطار هذه المناسبة صانعو القرارات والخبراء من المنطقة بالإضافة إلى الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية. وركزت المناقشات على النهج الإقليمية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحويلها إلى أعمال تجارية كبيرة الحجم، وشراكات الاستثمار الإقليمية. وناقش المشاركون سبل تعزيز التكامل التجاري لتحقيق المنفعة المتبادلة وإنشاء سلاسل قيمة إقليمية لدعم التحول من خلال التصنيع الأخضر القائم على الموارد ومن خلال إضافة القيمة. وخلال هذه المناسبة، سلط المبعوث الخاص الضوء أيضاً على التقدم المحرز في إطار المبادرات الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية والتجارة والاستثمار.

65 - وفي 1 تموز/يوليه، قام المبعوث الخاص بتيسير إيفاد بعثة مشتركة مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى باريس، إلى جانب الأمين العام لوزارة المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جاك رامازاني. وناقش الوفد في مباحثاته مع المسؤولين الفرنسيين مسألة التعاون بين المبادرة الكونغولية الفرنسية المتعلقة بمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والمبادرات والآليات القائمة في المنطقة، لا سيما بشأن عمليتي إمكانية اقتفاء الأثر وإصدار الشهادات فيما يخص المعادن الاستراتيجية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد حددت البعثة مجالات التعاون ذات الأولوية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنسا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة لدعم التنفيذ الفعال للتوصيات المتفق عليها خلال حلقة العمل المتعلقة بالموارد الطبيعية التي عقدت في الخرطوم في عام 2021.

66 - وفي الفترة من 21 إلى 24 آب/أغسطس، اضطلع مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ببعثة ترويجية مشتركة إلى الهند للتواصل مع السلطات الوطنية من أجل دعم المبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مجال مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وأثناء وجود الوفد المشترك في الهند، حضر أيضاً الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الهند لصناعة الذهب الذي عقد في بنغالور. وعلى هامش المؤتمر، عقد الوفد عدة اجتماعات مغلقة مع صناعات التصفية المتخذة من الإمارات العربية المتحدة والهند مقرا لها من أجل استكشاف خيارات تعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

جيم - إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري

67 - في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2024، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتيسير عودة 280 8 لاجئاً بوروندياً إلى وطنهم. وعاد معظم هؤلاء من جمهورية تنزانيا المتحدة (6 727 لاجئاً)، بينما عاد لاجئون آخرون منهم من كينيا وأوغندا وملابوي. وفي الفترة نفسها، ساعدت المفوضية 394 لاجئاً رواندياً على العودة إلى رواندا، من بينهم 391 لاجئاً عادوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام ما مجموعه 1 127 لاجئاً من جنوب السودان بأنفسهم بتنظيم عملية عودتهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتسن تنظيم عمليات العودة من رواندا و/أو بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب حالة انعدام الأمن السائدة في المقاطعات الشرقية.

68 - وتواصلت عملية العودة الطوعية للاجئين الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البلدان المجاورة، ولا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وبوروندي. ومنذ آذار/مارس، تلقى ما عدده 7 907 لاجئين المساعدة لأجل العودة إلى أوطانهم، منهم 7 231 لاجئاً عادوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى و 622 لاجئاً إلى رواندا و 54 لاجئاً إلى بوروندي.

69 - وفيما يتعلق بمسألة إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً، انطلقت عملية إغلاق موقع كيكومي للنازحين في مقاطعة تتجانيكا بعد إجراء دراسة استقصائية بشأن إيجاد حلول دائمة في 15 موقعاً من مواقع النازحين داخلياً. والهدف المتوخى هو دعم عودة النازحين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية، وبناء ملاجئ مستدامة لمن اختار منهم الاندماج محلياً. وقد درست أيضاً سبل تطبيق هذه المبادرة في مقاطعة إيتوري، حيث تم بناء 1 548 ملجأ دائماً (من أصل 2 100 ملجأ مقرر بناؤها) للنازحين داخلياً الراغبين في الاندماج محلياً في بونيا والمناطق المجاورة، بالإضافة إلى دراسة مشروع يتعلق بضمان حيازة الأراضي.

70 - وفي 5 و 6 أيلول/سبتمبر، شارك مكتب المبعوث الخاص في حلقة عمل إقليمية بشأن الاستجابة لاحتياجات اللاجئين نظمها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كمبالا. واختتمت حلقة العمل بالاتفاق على مشروع خريطة طريق لوضع استراتيجية إقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن إيجاد الحلول الدائمة والشاملة للاجئين في المنطقة.

دال - النهوض بإدماج النساء والشباب ومشاركتهن وتمكينهم

71 - واصل المبعوث الخاص الدعوة إلى إدماج منظورات المرأة في جهود بناء السلام في جميع أنحاء المنطقة. وفي 17 نيسان/أبريل، عقد المبعوث الخاص، بشراكة مع المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، اجتماعاً مع قيادات نسائية رفيعة المستوى وممثلين عن المجتمع المدني وناشطين في مجال حقوق المرأة وخبراء من المنطقة للتفكير في سبل ضمان أداء المرأة أدواراً فاعلة في عمليات السلام والعمليات السياسية الإقليمية. واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز الهياكل الإقليمية والقارية القائمة الخاصة بالنساء الوسيطات، وجرّد وتعزيز مبادرات السلام المحلية الراهنة التي تقودها النساء، وإدماج منظور جنساني ولغة مراعية للاعتبارات الجنسانية في مبادرات واتفاقات السلام.

72 - ووضع مكتب المبعوث الخاص، بشراكة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مقياساً إقليمياً للمسائل الجنسانية في منطقة البحيرات الكبرى لتسهيل التعاون في مجال جمع البيانات في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بهدف معالجة الفجوات بين الجنسين وتعزيز المساواة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبالمرأة والسلام والأمن. وسُيستخدم المقياس كأداة لدعم الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في البرمجة والميزنة القائمتين على الأدلة.

73 - وفي 22 و 23 آب/أغسطس، قام مكتب المبعوث الخاص، إلى جانب ممثلي المؤسسات الضامنة الأخرى، بدعم تنظيم منتدى إقليمي بشأن نساء منطقة البحيرات الكبرى، عقدته في بوجومبورا حكومة بوروندي، بصفتها رئيسة آلية الرقابة الإقليمية. وعُقد المنتدى في إطار متابعة مؤتمر القمة الحادي عشر الرفيع المستوى للألية، الذي دعا المشاركون بوروندي خلاله إلى تيسير منبر للحوار لأجل النساء والشباب للمساهمة في جهود السلام الإقليمية. واختتم المنتدى بإصدار عدة توصيات بشأن سبل توحيد وإسراع

أصوات النساء على صعيد جهود السلام والتنمية في المنطقة، بسبل منها تعيين سفير نوايا حسنة لمناصرة تطلعات المرأة في المنطقة.

هاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب

74 - تواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي الإقليمي على مكافحة الإفلات من العقاب. وفي 6 حزيران/يونيه، نظم مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الاجتماع الثالث للجنة استعراض تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد المعتمد في عام 2019، وإعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى المعتمد في عام 2022. وتم الاتفاق على أن يعمل أعضاء اللجنة على التعجيل بالجهود الرامية إلى إنشاء سلطة مركزية وطنية وإرساء أفرقة عاملة وخطط عمل وطنية لتنفيذ إعلان كينشاسا، إن لم يكونوا قد قاموا بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع أعضاء اللجنة على استعراض مسودة السياسة المشتركة للتصدي للجرائم العابرة للحدود في المنطقة، التي أعدها أحد الخبراء الاستشاريين وتم عرضها خلال الاجتماع.

خامسا - الشراكات مع المنظمات والآليات الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة

ألف - المنظمات والآليات الإقليمية

75 - ظل المبعوث الخاص يركز على تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن خلال مبادرات مشتركة بشأن التعاون القضائي، والمرأة والسلام، والأمن، إلى جانب تنظيم بعثات مشتركة للدعوة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، حافظ على علاقات تعاون وتنسيق قوية مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على أساس أوجه التكامل والتآزر في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

باء - سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة

76 - أولى المبعوث الخاص الأولوية للتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة في المنطقة. وبالإضافة إلى التنفيذ المشترك للاستراتيجية الإقليمية، قام المبعوث الخاص بتيسير ثلاثة اجتماعات للتنسيق السياسي التأم في إطارها موظفو الشؤون السياسية ومستشارو السلام والتنمية العاملون في المنطقة. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لبلورة تحليل مشترك لديناميات السلام والأمن في الآونة الأخيرة على المستويين الوطني والإقليمي، ولإستعراض وتقييم أثر دعم الأمم المتحدة لجهود السلام الجارية بقيادة المنطقة، والوقوف على سبل تحسين أشكال التحليل والرسائل والتواصل المشتركة على صعيد دعم الأمم المتحدة للمنطقة في مجال السلام والأمن.

77 - وفي 4 تموز/يوليه، نظم مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتماعاً مخصصاً بشأن الموارد الطبيعية. وناقش مشاركون من عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنطقة ومن الوكالات والصناديق والبرامج خيارات تعزيز القدرة التحليلية للأمم المتحدة المتعلقة لديناميات الموارد الطبيعية في المنطقة، وتعزيز بذل المساعي الحميدة الشاملة والتكميلية بشأن الموارد الطبيعية، والنهوض بالبرامج الإقليمية المتعلقة بالموارد الطبيعية، في جملة

سياقات منها العملية الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

78 - ولتعزيز تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعمليات السلام الإقليمية، شرع المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في إنشاء آلية للتنسيق. وفي 22 أيار/مايو، عقد المبعوث الخاص أول اجتماع تنسيقي على مستوى رؤساء البعثات، تلاه اجتماع على المستوى الفني عقد في 27 حزيران/يونيه.

79 - وشارك المبعوث الخاص، من خلال مكتبه، في المؤتمر الإقليمي المعني بعمليات تغيير الحكم غير الدستورية في وسط أفريقيا الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدعم من معهد الدراسات الأمنية في 1 و 2 تموز/يوليه في سان تومي وبرينسيبي. وركزت المناقشات على الأسباب الجذرية والأطر المعيارية والسياسات في وسط أفريقيا توخيا لمنع عمليات تغيير الحكم غير الدستورية وإدارة المراحل الانتقالية السياسية.

سادسا - ملاحظات

80 - لا يزال يساورني القلق البالغ بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثيرها على الوضع الإنساني وتداعياتها الإقليمية. فقد شهدت الأشهر الأخيرة توسعاً إقليمياً غير مسروق لجماعة حركة 23 مارس المتمردة، وتزايداً مثيراً للقلق في الهجمات المنفذة على يد القوات الديمقراطية المتحالفة. وأدت هذه الديناميات إلى زيادة عمليات النزوح الجماعي وتفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً. ولا يزال الكونغوليون من النساء والأطفال يتحملون العبء الأكبر للنزاع العنيف، مع تسجيل مستويات مثيرة للجزع من أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتجنيب الأطفال على نطاق واسع على يد الجماعات المسلحة.

81 - وانتشار جهات فاعلة حكومية مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والمعدات العسكرية المتطورة في النزاع، واستخدام الجماعات المسلحة كوكلاء من قبل البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، عوامل زادت من التأثير على العلاقات الثنائية في المنطقة، مما يزيد من خطر اندلاع مواجهة إقليمية. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري إلى الوفاء بالتزاماتها. ويجب احترام سيادة جميع بلدان المنطقة وسلامة أراضيها، ويجب ألا يتسامح أي بلد مع الجماعات المسلحة غير القانونية أو يقدم لها المساعدة أو الدعم.

82 - وفي الوقت نفسه، أجد ما يشجيني في الهدنة الإنسانية التي تم التوصل إليها في تموز/يوليه باعتبارها خطوة هامة نحو تهدئة الأوضاع. وأرحب أيضاً باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 30 تموز/يوليه بوساطة أنغولا، وأحث كلا الطرفين على تنفيذ أحكامه بالكامل وإتاحة فرصة جديّة لنجاح عمليات السلام الإقليمية الجارية. ومن الأهمية بمكان أن تتخرب البلدان المعنية بشكل تام ويصدق في عمليتي لواندا ونيروبي للسلام. وأحث أيضاً بوروندي ورواندا على السعي إلى إيجاد حل سلمي للتوترات من خلال البناء على ما أفرزه الحوار والمكاسب الإيجابية للتعاون الثنائي في السنوات الأخيرة.

83 - ولا أزال أجد ما يشجيني في توافق الآراء الحاصل على نطاق واسع في المنطقة بشأن ضرورة إيجاد حلول سياسية للنزاع. وفي هذا الصدد، أحيي قادة المنطقة على ما يبذلونه من جهود للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثني على السيد لورينسو، رئيس أنغولا، لما يبذله من جهود دؤوبة لتيسير الحوار في إطار عملية لواندا من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتعزيز الثقة المتبادلة وتمهيد الطريق لسلام مستدام. وأرحب أيضاً بالجهود التي يبذلها السيد كير، رئيس جنوب السودان، للمضي قدماً بعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

84 - وسيواصل المبعوث الخاص، باتخاذ هذه الاتصالات الدبلوماسية الإقليمية منطلقاً له، دعم عمليتي لواندا ونيروبي وتعزيز التنسيق والاتساق بينهما. وسيواصل المبعوث الخاص أيضاً التنسيق عن كثب مع الممثلة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلين الخاصين لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في سياق الآلية الرباعية، وذلك لتعظيم الأثر المشترك لمساعدتهم الحميدة ودعمهم الفني في المنطقة.

85 - ويظل التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويمثل الالتزام المتجدد بالتصدي لمسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في إطار عملية لواندا، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح يجب أن تحظى بالدعم. وسيواصل المبعوث الخاص تقديم هذا الدعم بالتنسيق مع الممثلة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

86 - وأنهو بالجهود التي يبذلها فريق الاتصال والتنسيق والخلية التنفيذية التابعة له المعنية بالتدابير غير العسكرية للتصدي للوجود المتواصل للجماعات المسلحة غير القانونية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالخطط الجاري وضعها لإعادة المقاتلين السابقين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية طوعاً ودون شروط سياسية. وأرحب بإنشاء فريق عامل فرعي إقليمي معني بنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وأدعو جميع البلدان المعنية إلى تعزيز التعاون في مجال تسريح المقاتلين السابقين الأجانب وإعادة توطينهم إلى أوطانهم، كوسيلة لبناء الثقة المتبادلة. وأشجع الشركاء الدوليين على مواصلة توفير الموارد الحاسمة الأهمية لأداء الخلية التنفيذية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق لمهامها.

87 - وتبقى كفالة المشاركة الشاملة والهادفة للنساء والشباب أمراً بالغ الأهمية لتحقيق السلام والأمن الدائمين. لذا أرحب بالجهود المبذولة حالياً لتعزيز دور المرأة في عمليات الحوار الإقليمية، بسبل منها تهيئة فضاءات ومنصات تفتح الآفاق للإسهام المجتمعي في الخطة الإقليمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأكرر دعوتي جميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى إدماج المنظورات الجنسانية في مبادرات واتفاقات السلام. وأشيد بالسيد تشيسيكيدى، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، على تعيين امرأة رئيسة للوزراء لأول مرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيواصل المبعوث الخاص دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب بشكل هادف في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات من خلال تنفيذ المبادرات ذات الصلة في إطار الاستراتيجية الإقليمية.

88 - وأجد ما يشجيني في التقدم المحرز في تنشيط الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، بما في ذلك وضع مشروع خطة عمل لتعرض على نظر رؤساء الدول خلال مؤتمر القمة الثاني عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية. إذ يمثل مشروع خطة العمل علامة فارقة في عملية التنشيط. ويبقى الاتفاق الإطاري، وفقاً للدول الموقعة عليه، الآلية الأكثر شمولاً لرسم الطريق نحو السلام الدائم والاستقرار والازدهار المشترك في منطقة البحيرات الكبرى.

89 - والوضع الإنساني السائد في المنطقة مثير للجزع الشديد. حيث إن اقتران عمليات النزوح المرتبطة بالنزاعات بآثار تغير المناخ المتسببة في هطول الأمطار الغزيرة وبتقشي الأمراض وبمستويات كارثية لانعدام الأمن الغذائي أمر يزيد من شدة ضعف سكان المنطقة. لذا أدعو الشركاء الدوليين إلى زيادة دعمهم لخطط الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان خلال هذه الفترة الحرجة.

90 - وأشعر أيضا بقلق عميق إزاء تقارير تفيد استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب على مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات، ويجب محاسبة مرتكبيها.

91 - وأود أن أعرب عن تقديري للمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتبه على دعمهما الثابت لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وعمليات السلام الجارية بقيادة المنطقة.